

تحرك عاجل

رجل أعمال يتعرض لحبس انفرادي طويل الأمد

نزار زكا المواطن اللبناني والمقيم إقامة دائمة في الولايات المتحدة الأمريكية معتقل في حبس انفرادي بسجن ايفين في طهران منذ القبض عليه في 18 سبتمبر/ أيلول 2015. ومن المقرر أن يمثل للمحاكمة في 6 يونيو/ حزيران في إيران بتهم تتعلق بالأمن القومي. وكان موجوداً في إيران لإلقاء كلمة في مؤتمر دولي حول دور المرأة في التنمية المستدامة.

في 6 يونيو/ حزيران من المقرر أن يمثل رجل الأعمال وتكنولوجيا المعلومات خبير نزار زكا (49 عاماً) أمام فرع 15 من المحكمة الثورية في طهران لمحاكمته بتهم تتعلق بالأمن القومي وهو مواطن لبناني مقيم بصفة دائمة في الولايات المتحدة.

وكان رجال يرتدون ملابس مدنية، يعتقد أنهم ينتمون إلى الحرس الثوري، قد قبضوا عليه في طهران في 18 سبتمبر/ أيلول 2015، بينما كان في طريقه الى المطار لمغادرة البلاد. وكان قد سافر إلى طهران لحضور المؤتمر الثاني والمعرض الدولي للمرأة في التنمية المستدامة، الذي عقد بين 15 و 18 سبتمبر/ أيلول 2015؛ وذلك بدعوة رسمية من نائب الرئيس الايراني لشؤون المرأة والأسرة شاهين دوخت ملاوردي للحضور باعتباره أحد المتحدثين الرئيسيين.

وبعد إلقاء القبض على نزار زكا ، تم نقله إلى القسم A-2 في سجن إيفين، حيث ظل منذ ذلك الحين في حبس انفرادي. ولم تملك عائلته أي معلومات حول مكان وجوده، ولم تكتشف إلقاء القبض عليه إلا عندما أجرت البحث عن طريق أحد المعارف المحليين. وقد أُضرب عن الطعام بين 13 مارس/ آذار و 4 ابريل/ نيسان احتجاجاً على اعتقاله، وفي وقت لاحق سمح له بالتواصل على فترات متقطعة مع أسرته من خلال المكالمات الهاتفية والزيارات الأسبوعية. وسمح له بتعيين محام في يناير/ كانون الثاني 2016، ولكن لم يسمح له بلقائه على انفراد حتى أبريل/ نيسان؛ على الرغم من الاستجابات المتكررة. ومازال محاميه ممنوعاً من الحصول على ملف قضية موكله. ويبدو أن المحققين مع نزار زكا قد أخذوا منه عنوان بريده الإلكتروني وكلمة المرور إليه تحت وطأة التعذيب خلال الأيام القليلة الأولى من اعتقاله. وفي وقت لاحق قدموا له نسخاً مطبوعة من عدة رسائل إلكترونية التي كتبها من حسابه، وكلها تتعلق بعمله، وأمره بالتوقيع عليها. ويبدو أن السلطات الإيرانية تجاهلت عدة طلبات من السفارة اللبنانية لزيارة نزار زكا في السجن.

ولم يتم إبلاغ نزار زكا رسمياً بالتهم الموجهة إليه، على الرغم من أن السلطات، فيما يبدو، قد أُخبرت محاميه شفاهاً أن التهم تشمل "التعاون مع حكومات معادية". وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، ادعى تقرير لوسائل الاعلام الرسمية الإيرانية ان نزار زكا " تربطه علاقات وثيقة مع المخابرات الامريكية والوكالات العسكرية"، وأنه قد اعتقل " للاشتباه في كونه جاسوساً امريكياً". وقد رفضت مصادر مقربة من نزار زكا هذه المزاعم.

يرجى الكتابة فوراً باللغة الفارسية، أو الإنجليزية، أو العربية، أو الفرنسية أو الإسبانية أولغتمك الأصلية:

- مطالبة السلطات الإيرانية بالسماح لنزار زكا بالتواصل المنتظم مع محام مستقل يختاره وبالزيارات الخاصة من عائلته والمكالمات الهاتفية معها، والسماح له بالاتصال مع المسؤولين القنصليين اللبنانيين؛



- لحثها على إخراجها من الحبس الانفرادي، حيث أن الحبس الانفرادي لفترات طويلة ينتهك الحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة؛
- لمطالبتها بالتأكد من أنه محمي من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، ويتم منحه كل رعاية طبية قد يحتاجها، وأن أي الأقوال التي تنتزع منه تحت وطأة التعذيب أو أثناء حرمانه من الاتصال بمحام مستبعدة من أي إجراءات تتم ضده .

يرجى إرسال المناشدات قبل 4 يوليو/ تموز 2016 إلى:

مكتب قائد الجمهورية الإسلامية
آية الله سيد علي خامنئي
صيفة المخاطبة: سماحتكم

رئيس السلطة القضائية
آية الله صادق لاريجاني
صيفة المخاطبة: سماحتكم

كما ترسل نسخ إلى:
رئيس الجمهورية الإسلامية
حسن روحاني
صيفة المخاطبة: فخامتكم

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه. أما إذا لم تكن هناك سفارة إيرانية في بلادكم، فنرجو

إرسال رسائلكم إلى البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية، وعنوانها: الولايات المتحدة، 622 Third Avenue, 34th Floor, New York, NY 10017,

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة المخاطبة المخاطبة
نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

تحرك عاجل

رجل أعمال يتعرض لحبس انفرادي طويل الأمد

معلومات اضافية

في أوائل مايو/ أيار 2016، أبلغ مكتب المدعي العام في سجن أيفين بطهران صلاح فلاح المحامي عن نزار زكا أن قضيته قد تم إرسالها إلى فرع 15 من المحكمة الثورية في طهران لمحاكمته. في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، ذكر تلفزيون الدولة الإيرانية أي آر أي بي (هيئة إذاعة جمهورية إيران الإسلامية) أن السلطات قد ألقت القبض على الرجل الذي وصفوه بأنه "كنز ثمين" بسبب ما زعم عن "صلاته العميقة" بمؤسسات الجيش والاستخبارات الأمريكية. وقد ذكر التقرير خطأ أنه يحمل كلا من الجنسيين اللبنانية والأمريكية. وفي اليوم نفسه، نشرت وكالة أنباء مهر نيوز على موقعها بشبكة الانترنت صورة لنزار زكا يرتدي زيا على غرار زي الجيش في ما أسمته "قاعدة ريفرسايد العسكرية" في الولايات المتحدة الأمريكية. وأكاديمية ريفرسايد العسكرية في غابنيسفيل، بولاية جورجيا، هي مدرسة ثانوية، وقد علمت منظمة العفو الدولية من مصدر مقرب من نزار زكا أن الصورة كانت، في الواقع، قد التقطت في 2014 خلال حفل تخرج ابنه الذي درس بالمدرسة. كما أن نزار زكا قد درس في أكاديمية ريفرسايد العسكرية. وجاءت هذه التصريحات في وسائل الاعلام الإيرانية عقب تقارير في الصحافة اللبنانية سبقتها ببضعة أيام، والتي كشفت للمرة الأولى عن إلقاء الحرس الثوري القبض على نزار زكا بعد حضوره مؤتمراً في طهران. وكان نزار زكا قد سافر إلى إيران في أربع مناسبات منفصلة سابقاً دون مواجهة أي مشاكل. ويذكر أن والدته البالغة من العمر 87 عاماً، وتعاني من أمراض القلب والزهايمر، في وحدة العناية المركزة في مركز بل فيو الطبي في قرية المنصورية، خارج العاصمة اللبنانية بيروت.

في 3 أبريل/ نيسان 2016، تم بث تسجيل بصوت نزار زكا، خاطب فيه رئيس مجلس وزراء لبنان ووزير خارجيته، على موقع يوتيوب. وقال فيه: "السبت 2 أبريل/ نيسان 2016 هو اليوم الحادي والعشرين منذ أن بدأت إضرابي عن الطعام، واليوم 197 منذ أن اختطفني الحرس الثوري الإيراني، وهذا ما حدث عندما قبلت دعوة رسمية من نائب الرئيس الإيراني لأحاضر حول حقوق المرأة في طهران. منذ أن تم اختطافي في 18 سبتمبر/ أيلول 2015، لم أكن قادراً على تلبية أي محام أو أي شخص من السفارة اللبنانية ..."

نزار زكا، الذي يعيش في العاصمة واشنطن، هو الأمين العام وأحد الأعضاء المؤسسين للمنظمة العربية لتقنية المعلومات والاتصالات، والمنظمة لها مكاتب في لبنان والعراق والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تشكلت لتمثل تحالفاً إقليمياً لمنظمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 13 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ووفقاً لمقال نشرته وكالة أسوشيتد برس في 18 مايو/ أيار 2016، تلقت المنظمة 730 ألف دولار من المنح المقدمة من الحكومة الأمريكية لمشاريع في المنطقة.

إن حرمان المعتقلين من حقهم في الاتصال بالعالم الخارجي وتلقي زيارات يسهل انتهاكات حقوق الإنسان في الحجز، بما في ذلك التعذيب وغيره من سوء المعاملة، والاختفاء القسري، وانتهاك الحق في محاكمة عادلة. المادة 14 (3) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وإيران أحد الدول الأطراف فيه، هذه المادة تضمن حق المعتقلين في الحصول على الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعهم وللاتصال بمحام من اختيارهم. وقد نص مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة على أن: "الحق في الاتصال بمحام يتطلب أن يمنح المتهم التواصل الفوري مع محام". وبموجب القانون الدولي، فإن تأخير الحصول على المساعدة القانونية لا يجوز السماح به إلا في ظروف استثنائية، والتي يجب أن ينص عليها القانون وأن تقتصر على الاوقات التي يكون فيها التأخير أمراً لا غنى عنه للحفاظ على الأمن وحسن النظام. ولكن، حتى في مثل هذه الحالات المحدودة، لا ينبغي أن يتأخر التواصل أكثر من 48 ساعة من وقت الاعتقال أو الاحتجاز. وبموجب المادة 48 من قانون الإجراءات الجنائية 2014، والذي دخل حيز التنفيذ في يونيو/ حزيران 2015، يمكن للأفراد الذين يواجهون اتهامات جنائية طلب حضور محام منذ بداية الاعتقال والمحامي يمكن أن يلتقي بالمعتقل مع مراعاة الاهتمام الواجب بسرية التحقيقات. والقانون المذكور، يخرق للقانون والمعايير الدولية، بأنه لا يضمن في بعض القضايا الحق في الحصول على محام مستقل يختاره المتهم، من بينها القضايا المتعلقة بالأمن الوطني. في مثل هذه الحالات، يقتصر حق المتهمين على اختيار محاميهم من قائمة المحامين الذين تمت الموافقة المسبقة عليهم من قبل رئيس السلطة القضائية.

تاريخ الصدور: 23 مايو/ أيار 2016

رقم الوثيقة: MDE 13/4086/2016

تحرك عاجل رقم: 16/123